Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.23/Rev.1
البند 9(د)(i) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

الجمهورية الدومينيكية

من أجل

برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المقاطعات الحدودية

Document # 306005
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجمهورية الدومينيكية	4
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**5**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	6
جيم –	عناصر البرنامج	7
دال –	التكاليف والتمويل	10
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو –	التنظيم والإدارة	13
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني - التمويل السابق للصندوق

3 III. BENEFICIARIES AND STRATEGIC APPROACH

الثالث - المستفيدون والنهج الاستراتيجي

4 IV. KEY FILE

الرابع - الملف الرئيسي

16 V. PHASING OF COMPONENTS AND INSTITUTIONAL RESPONSIBILITIES

الخامس - تحديد العناصر والمسؤوليات المؤسسية

17 VI. PROGRAMME ORGANIZATION AND MANAGEMENT

السادس - تنظيم وإدارة البرنامج

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيزو دومينيكي
1.00 دولار أمريكي	=	17.05 بيزو دومينيكي
1.00 بيزو دومينيكي	=	0.06 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كغم	=	1 طن متري
1 رطل	=	450 غرام
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 أروبا	=	11.5 كغم
1 آكر	=	45.3 كغم

السنة المالية

لحكومة الجمهورية الدومينيكية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

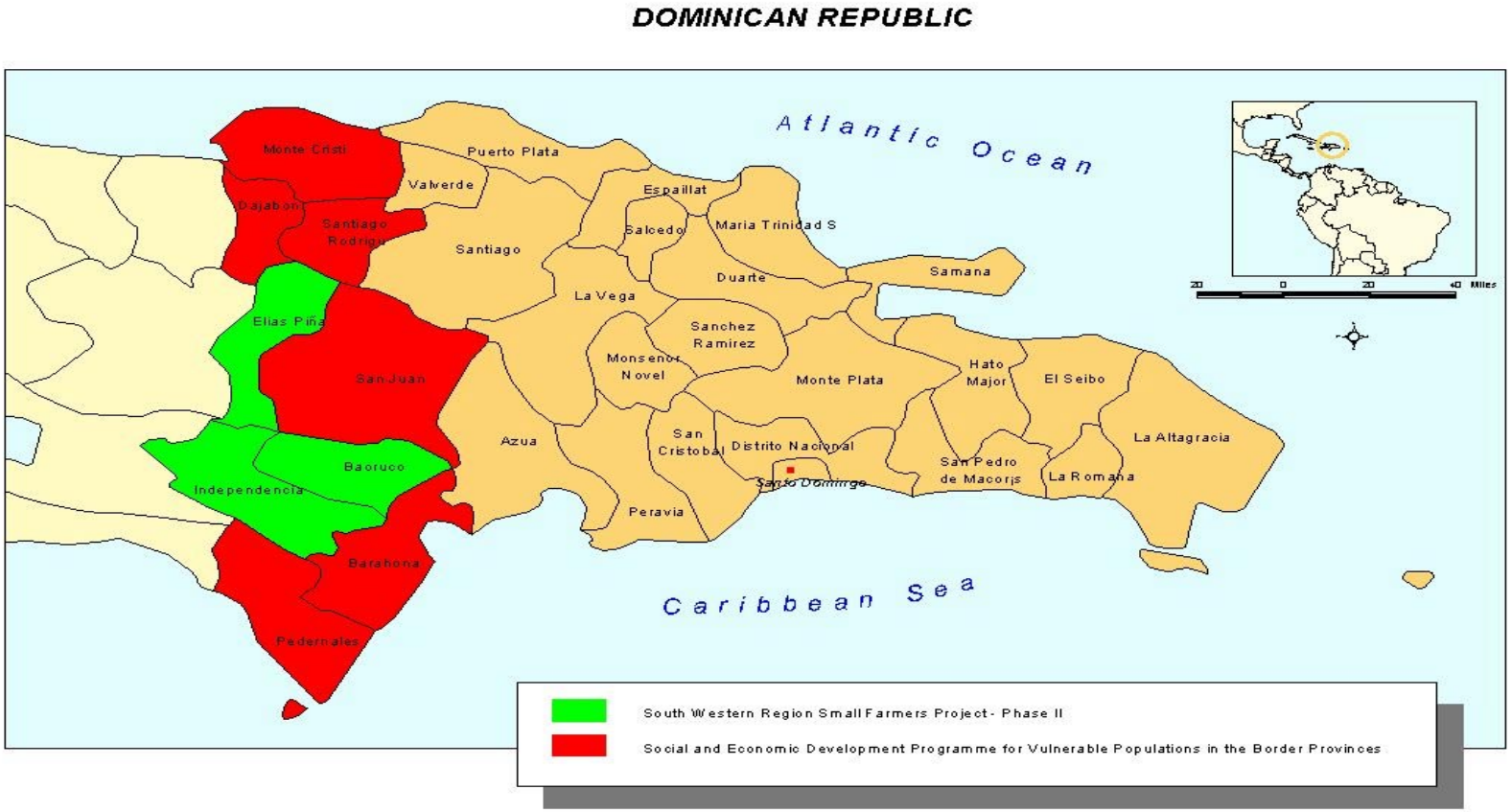

Source: *IFAD*

The designations emloyed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الجمهورية الدومينيكية

برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المقاطعات الحدودية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية الدومينيكية
الوكالة المنفذة:	مكتب التخطيط الوطني
التكلفة الكلية للبرنامج:	24.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	10.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وبسعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري وفق ما يحدده الصندوق سنويا
الجهات المشتركة في التمويل:	صندوق الأوبيك
قيمة التمويل المشترك:	5.0 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	قرض
مساهمة المقترض:	4.0 ملايين دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟

يشمل فقراء الريف في الجمهورية الدومينيكية صغار المنتجين الزراعيين والمزارعين المعدمين والعمال الموسميين والعمال الزراعيين (بما في ذلك العاملين في المزارع الكبيرة لقصب السكر) وأصحاب المشروعات الصغرى وصغار التجار في المقاطعات الحدودية. ويشكل من يعانون من الفقر المدقع، ومعظمهم من أصل هايتي، لاسيما من النساء والأطفال، فئة سكانية ضعيفة بشكل خاص. وتشير آخر تقديرات للفقر إلى أن 56% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن 19% يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وترتفع نسبة هؤلاء في المناطق الريفية. ويبلغ دخل الفرد نحو 70% من المستفيدين المستهدفين من البرنامج، أقل من دولار أمريكي في اليوم ودخل نسبة الـ 30% الباقية أقل من دولارين. ويقيم نحو 241 000 من فقراء الريف في منطقة البرنامج، يعيش منهم 50 000 نسمة في فقر مدقع. ويقدر عدد أفراد المجموعة المستهدفة بنحو 105 000 شخص، منهم 35 000 سيشكلون المستفيدين المباشرين ويضمون 9 000 دومينيكي من أصل هايتي يعيشون في مناطق الباتي (مستوطنات العمال الموسميين المهاجرين) في المناطق الحدودية.

لماذا هم فقراء؟

يعزى الفقر الريفي أساسا إلى ندرة البنى الأساسية الاجتماعية والإنتاجية والافتقار إلى الأصول الإنتاجية وقلة فرص العمل وعدم كفاية الخدمات الزراعية وهبوط الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية التقليدية وتقلص أسواقها وضعف الدعم المقدم للمشاريع الريفية الفردية الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك يعد التعصب والاستبعاد الاجتماعي من أهم أسباب الفقر الذي يعاني منه أشد الفقراء فقرا، أي سكان البلاد من ذوي الأصول الهايتية. فضلا عن ذلك تتفاقم الصعوبات التي يتعرض لها فقراء الريف بسبب تعرضهم للظواهر الطبيعية مثل إعصار جورج.

ماذا سيفعل البرنامج لهم؟

تمشيا مع الإطار الإستراتيجي للصندوق فإن البرنامج يهدف إلى تدعيم منظمات فقراء الريف ومواردهم البشرية والاجتماعية كأعمدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المقاطعات الحدودية. وسيدعم البرنامج الموارد البشرية والاجتماعية في المنطقة المشمولة به، لاسيما موارد السكان من أصل هايتي ومنظماتهم القاعدية، وذلك من خلال توفير التعليم والمساندة القانونية لهم للحصول على شهادات الميلاد ومستندات الهوية بجانب توفير التدريب والاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية. وسيمول البرنامج خطة اقتصادية طويلة الأجل موجهة نحو السوق لتوجيه خدمات الإنتاج وتنظيم الأعمال والتسويق، وستبذل جهود خاصة لضمان حصول النساء على التدريب والخدمات الإنتاجية. وسيطبق البرنامج طرقا تشاركية ستمكنه من الإسهام في جهود الحكومة في مجال تحقيق اللامركزية في المقاطعات الحدودية ومن ثم تطوير إطار ديمقراطي شامل للتنمية المؤسسية. وسيدعم البرنامج أيضا الأنشطة الموجهة إلى تدعيم السياسات الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك العمل على تهدئة النزاعات بين مجموعات فقراء الريف على المستويات المجتمعية والمحلية والوطنية.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟

تأسيسا على الدروس المستفادة من المشروعات الأخرى التي يدعمها الصندوق في الجمهورية الدومينيكية فقد قام تصميم البرنامج وفقا لإطار على درجة كبيرة من التشاركية يمكن منظمات المستفيدين من تولي المسؤولية عن تنفيذ خطط التنمية المجتمعية والبت في استثمارات البرنامج وأنشطته، لاسيما أثناء صياغة برامج العمل السنوية. وسوف يشترك المستفيدون والمنظمات القاعدية اشتراكا كاملا في تنفيذ البرنامج وفي الأنشطة الإنمائية المحلية والإقليمية وتعيين ممثليهم في اللجنة التوجيهية الإقليمية وفي الرصد والتقييم.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية الدومينيكية من أجل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المقاطعات الحدودية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية الدومينيكية بما قيمته 10.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط عادية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المقاطعات الحدودية. ويكون أجل القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تشغل الجمهورية الدومينيكية ثلثي مساحة (000 49 كيلومتر مربع) جزيرة اسبانيولا في البحر الكاريبي الغربي وتحدها من الغرب جمهورية هايتي. وفي عام 2000 بلغ عدد سكانها نحو 8.3 مليون نسمة يقيم منهم 37% في المناطق الريفية. وتشير التقديرات إلى أن 12% من السكان هاجروا بصفة دائمة إلى أسبانيا والولايات المتحدة. وتشكل تحويلات العاملين في الخارج 10% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ قدره 1.6 مليار دولار أمريكي.

2 - حققت الجمهورية الدومينيكية في التسعينات أداء اقتصاديا طيبا اعتمادا على القطاعات التي تتسم بالدينامية، مثل السياحة ووجود مناطق تجارة حرة وكذلك، في الآونة الأخيرة، الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعمل هذه القطاعات في ظل ظروف ذات درجة عالية من المنافسة وترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي، وكانت هي المحرك الرئيسي للنمو في الجمهورية الدومينيكية. ولكن القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل الزراعة والصناعة، لم تحقق إلا نموا محدودا جدا وغير منتظم. ونظرا لهذه الازدواجية لم تخلق فرص جديدة للعمل من أجل كسب الدخل لقطاع عريض من السكان. وتشير البيانات الأولية لعام 2001 إلى أن معدل النمو هبط بشدة، ولكن احتمالات تنمية قطاع

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الاقتصـــاد الكلـــي فـــي البلد على المدى المتوسط احتمالات طيبة، فضلا عن اتخاذ إجراءات مالية تقشفية، واستمرار انخفاض معدل التضخم وحجم الدين العام ومجموع خدمة الديون.

3 - مثل ما حدث في معظم بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، انخفض إسهام القطاع الزراعي الدومينيكي في الناتج المحلي الإجمالي من 20.1% في 1980 إلى 11.1% في 2000. ويلعب قطاع الخدمات دورا بارزا في الاقتصاد إذ أنـــه يحقـــق أكـــثر مـــن نصف الناتج المحلي الإجمالي. وكان لهبوط الأسعار الدولية للسلع تأثيرا سلبيا على الإنتاج الزراعي. فقد هبط حجم وقيمة إنتاج الصادرات الزراعية الرئيسية، مثل البن وقصب السكر والكاكاو والتبغ في الفترة 1996–2000. وهبطت صادرات البن بنسبة 60% تقريبا كما هبطت صادرات قصب السكر والكاكاو بنسبة 30–40 في المائة. أما من حيث عائدات التصدير فقد حدثت خسائر في قيمة صادرات هذه السلع بنسبة تراوحت بين 48 و 60 في المائـــة. غير أن معدل هبوط أسعار التبغ كان أقل، نظرا لتوجيه الإنتاج إلى الأنواع عالية الجودة من السيجار التي لم تـــتأثر كثـــيرا بهبوط أسعار التبغ الدولية. وحققت صادرات الموز المنتج بأسلوب الزراعة العضوية مكاسب طيبة في أوروبا والولايات المتحدة.

4 - يتفق معظم المحللين[2] على أنه بينما أدت التنمية الاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية إلى خفض معدل الفقر في المناطق الحضرية فإنها لم تحقق سوى فوائد قليلة أو معدومة في المناطق الريفية. فضلا عن ذلك فإن تعرض البلاد للظواهر الطبيعية، مثل إعصار جورج الذي لا تزال آثاره ظاهرة للعيان في المناطق الريفية رغم مرور أربع سنوات عليه، يضيف الكثير إلى الصعوبات التي يواجهها فقراء الريف. ويرجع السبب الرئيسي في الفقر الريفي إلى عدم كفاية تقديـــم الخدمـــات الزراعية والمالية والتكنولوجية وانخفاض حصة البن والتبغ والمنتجات الأخرى في الأسواق الدولية، وقلـــة الدعـــم المقدم إلى المشروعات الريفية الصغيرة ومحدودية الوصول إلى الأراضي الإنتاجية. بالإضافة إلى هذه القيود يعد التعصب واستبعاد فئات معينة من أهم أسباب فقر سكان الجمهورية الدومينيكية من الأصل الهايتي.

5 - علـــى مدى القرن التاسع عشر كله تقريبا دأب العمال المهاجرون بصورة غير شرعية من هايتي على العمل فـــي مزارع قصب السكر في الجمهورية الدومينيكية حيث كانوا يعيشون في مستوطنات الباتي[3]، أثناء موسم الحصاد، فـــي حالة من الفقر المدقع. وكانت أجور هؤلاء العمال ضئيلة، كما حرموا من المساعدات الطبية والخدمات الأساسية الأخرى. وأقام بعضهم في هذه المستوطنات بصفة دائمة وأنجبوا أطفالا فوق الأرض الدومينيكية وعاش معظمهم بدون جنسية نظرا لعدم وجود إقامة لدى الوالدين وعدم تسجيلهم في هايتي. ومع مرور الوقت أصبح سكان هذه المستوطنات معزوليـــن عـــن المجتمع الدومينيكي ويتعرضون للتمييز الشديد ضدهم وأصبحوا الآن في عداد أشد الفقراء فقرا. وقد ظلت أرباح إنتاج السكر تعتمد أساسا على استغلال العمال المهاجرين غير الشرعيين كما أن مستوطنات *الباتي* تعيد إلى الأذهان مستوطنات *أسينداس* في الفترة الاستعمارية.

---

[2] البنك الدولي، 2001. *تقرير الفقر الريفي في الجمهورية الدومينيكية رقم 21306. يونيو/حزيران 2001.*
(وتقييم برنامج مكافحة الفقر في المجتمع الدومينيكي) سانتانا، I. 1999 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[3] مستوطنات أقيمت في مزارع قصب السكر لإقامة العمال الموسميين الفقراء المهاجرين من هايتي أثناء موسم الحصاد.

6 - تشير بيانات آخر تقدير رسمي للفقر[4] إلى أن 56% من السكان، أي 4.6 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر وأن 19% (أي 1.6 مليون نسمة) يعيشون تحت خط الفقر المدقع. وأشار التقدير أيضا إلى وجود فجوة واسعة بين الفقر الحضري والريفي حيث يعيش 46% من جميع من يعانون من الفقر المدقع في المدن والبلدات بينما يعيش 82% منهم في المناطق الريفية، وهو ما يمثل تفاوتا يزيد كثيرا على ما هو قائم في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الأخرى.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

7 - حققت المرحلة الأولى من مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي نتائج متفاوتة. فبينما كان تنظيم رابطات مستخدمي المياه والمجموعات النسائية مرضيا، حقق تقديم الائتمان إلى صغار المزارعين للإنتاج الزراعي نتائجا أقل، ولم يكن هناك تنسيق كاف بين عناصر المشروع وبين المؤسسات الحكومية المشتركة فيه. وأدى النهج الذي اتبعته الوكالة المعنية بتنفيذ المشروع، القائم على التوجيه من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا، إلى تثبيط همة المستفيدين في النهاية. فضلا عن ذلك كان تركيز المرحلة الأولى من المشروع بشدة على الاستثمار في البنية الأساسية (الري والصرف) عاملا أدى إلى صعوبة اتباع نهج تشاركي يوجهه الطلب.

8 - تركزت الدروس المستفادة من عمليات الصندوق السابقة على أهمية ما يلي:

- اختيار المشروعات التي يحددها المستفيدون ومجموعاتهم بغرض الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهم؛
- إشراك مجموعات المستفيدين كشركاء على قدم المساواة في عمليات تحديد وتصميم وإقامة البنية الأساسية، وضمان مشاركتهم في رصد نوعية التصميم وتنفيذه؛
- إجراء تحليل مسبق متعمق للمؤسسات المسؤولة عن إدارة الائتمانات؛
- الموازنة بين المشاركة المؤسسية وبين خليط من المؤسسات العامة والخاصة والرابطات المحلية المتعاقد معها بموجب إجراءات الاختيار التنافسية؛
- تشجيع مشاركة المرأة وتوفير الفرص المتساوية لنساء الريف على جميع مستويات أنشطة المشروع وتنظيماته.

9 - يتولى مكتب التخطيط الوطني تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي باتباع نهج جديد وبالأخذ بالدروس المستفادة. ويتولى المكتب المسؤولية الوطنية عن الاستثمارات الاجتماعية وخفض معدل الفقر ويتبع في ذلك نهجا يماثل نهج الصندوق في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الريفية مروجا للمخططات التشاركية التي يوجهها الطلب بين صفوف منظمات المستفيدين.

[4] مكتب التخطيط الوطني، 1997، بؤر الفقر في الجمهورية الدومينيكية، تقرير عن حالة السكان.

جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع الجمهورية الدومينيكية

10 - إن الأحوال الاجتماعية المفزعة والفقر المنتشر بين الفئات الضعيفة في القطر، أي الرجال والنساء والأطفال من الأصل الهاييتي، تؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق مشاركة السكان المستهدفين في العمليات المشتركة بين الصندوق والحكومة. وهكذا فإن نطاق العمليات الجديدة للصندوق سيشمل أكثر سكان الريف ضعفا مع الاستمرار في إعطاء الأولوية لصغار المزارعين والمعدمين ونساء الريف. وفي ظل الظروف الراهنة التي تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية السياسية أعيد توجيه الجهود نحو اتباع نهج وطني النطاق وأكثر تنظيما وشمولا تجاه الحد من الفقر الريفي وتحقيق التنمية الريفية. ويركز الإطار الاستراتيجي المعتمد لأنشطة الصندوق المقبلة في الجمهورية الدومينيكية على تعزيز إمكانات منظمات فقراء الريف الذين يعيشون في المناطق الحدودية بغرض تحسين أحوالهم الاجتماعية الاقتصادية وتدعيم دورهم السياسي الاجتماعي.

11 - تهدف استراتيجية الصندوق في الجمهورية الدومينيكية إلى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء ومن يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية بتحسين قدرتهم على كسب الدخل. ويتطلب ذلك اتباع نهج أكثر شمولا. كما أن التخفيف من محنة السكان من أصل هاييتي يتطلب أولا الاعتراف بحقهم في الجنسية الدومينيكية (بإصدار شهادات الميلاد ومستندات الهوية القانونية) وتحسين خدمات الإسكان والتعليم والصحة والإصحاح وتنفيذ برامج لتحسين تغذية الأطفال. ويتعين تدريب عمال مزارع قصب السكر والعمال السابقين وشباب الريف الذين تتضاءل أمامهم فرص العمل، على اكتساب المهارات التي تحسن من الفرص المتاحة لهم للحصول على عمل ودخل أفضل خارج نطاق مستوطنات الباتي ومزارع قصب السكر.

12 - ينبغي توجيه الاهتمام إلى حسم النزاعات، نظرا لأن البرنامج سيتعامل مع المشاكل المتعلقة بالتعصب والاستبعاد التاريخي لهذه الفئات الضعيفة. وبجانب إدماج الدومينيكيين من أصل هاييتي في المجموعة المستهدفة ينبغي اتباع نهج متوازن تجاه مجموع السكان في القطر تجنبا أو منعا للنزاعات بين مجموعات المستفيدين. وسوف يبذل كل جهد لتدعيم الشراكة الاستراتيجية، لاسيما مع المنظمات القاعدية من أجل اتباع نهج إنمائي لا يسبب النزاعات. وبلوغا لهذه الغاية سيعمل المشروع على إشراك مجموعات المستفيدين والمنظمات الخاصة المحلية والقطرية التي تعمل بين صفوف السكان المحرومين في أنشطته بشكل فعال. وستوفر جهود الحكومة في مجال تحقيق اللامركزية الأداة المناسبة لوضع نهج تشاركي يوجهه طلب المستهدفين للحد من الفقر الريفي.

أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر

13 - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي هي الجهات المانحة الرئيسية متعددة الأطراف التي تعمل في الجمهورية الدومينيكية. ويضطلع مصرف التنمية الأمريكية بأكبر حافظة من القروض والعمليات حيث تبلغ قيمتها أكثر من 800 مليون دولار أمريكي، وتوجه مشروعاته إلى إصلاح وتحديث نظم الحكم وتوفير المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق وخدمات التعليم والصحة. وتبلغ قيمة حافظة البنك الدولي أكثر من 300 مليون دولار أمريكي تستثمر في ميادين الصحة (الوقاية والعلاج من نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز) والكهرباء وتطوير الأسواق والتعليم والتعمير بعد إعصار جورج. وتتبأت الخطة الإشارية التي وضعها الاتحاد

الأوروبي للفترة 1996-2000 باستثمار نحو 125 مليون دولار أمريكي في التعليم والصحة وتطوير الأسواق من أجل سكان الريف والحضر في المناطق المتاخمة لهاييتي.

14 - تشمل الجهات المانحة الثنائية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمؤسسة الألمانية للائتمان والتعمير والوكالة الألمانية للتعاون التقني وحكومات إيطاليا واليابان وأسبانيا. وبالرغم من أن البرنامج القطري الذي تضطلع به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد خفض في السنوات الأخيرة إلا أن مساهمته في أعمال الإعمار بعد إعصار جورج بلغت قيمتها نحو 100 مليون دولار أمريكي. وسيشمل البرنامج التشغيلي الجديد، الذي ينتظر موافقة الكونغرس الأمريكي عليه، تقديم الدعم للوقاية والعلاج من مرض الإيدز وتنفيذ مخطط الغذاء مقابل التعليم للأطفال المقيمين في مستوطنات الباتي. وتقدم المؤسسة الألمانية للائتمان والتعمير الدعم للاستثمارات الاجتماعية في المستوطنات المتبقية من عهد ما قبل الاستعمار بينما تقدم الوكالة الألمانية للتعاون التقني الدعم للبرامج الحكومية الرامية إلى تحقيق اللامركزية والتي يتولى مكتب التخطيط الوطني تنفيذها حاليا.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

15 - تشمل منطقة البرنامج ست مقاطعات هي مونتي كريستي وداخابون، وبيديرناليس، وسان خوان، وباراهونا، وسانتياجو رودريجز الواقعة بالقرب من الحدود مع هاييتي. ويغطي مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي المقاطعات الحدودية الثلاث الأخرى (باهوروكو والياس بينيا واندينديسيا).

16 - تتألف تضاريس المنطقة المستهدفة من أراض منبسطة تشكل 65% منها و 35% من مناطق التلال. وتتراوح درجات الحرارة بين 20 و 35 درجة مئوية، ويبلغ متوسط معدل هطول الأمطار 500-1600 ملليمتر في السنة. وتخصص مناطق التلال لزراعة البن والمنتجات الخشبية بينما تستخدم الأراضي المسطحة في زراعة قصب السكر والمانجو والحمضيات والموز والأرز والذرة والفاصوليا والجذريات الاستوائية. وتربى أيضا الحيوانات الزراعية على النطاقين المتوسط والصغير إما لأغراض مزدوجة (إنتاج اللحم واللبن) أو لغرض مخصص (منتجات الألبان). ويجمع صغار المزارعين بين إنتاج الأرز والذرة والفاصوليا والفاكهة الاستوائية، لاسيما الموز، ويملك بعضهم ما بين اثنين إلى أربعة من رؤوس الماشية لإنتاج اللحم واللبن.

17 - توجد في منطقة البرنامج بعض المصانع الصغيرة لتجهيز الفاكهة وعدة أنشطة صغيرة للبيع بالتجزئة وعدد من الورش الميكانيكية الخ. ويقيم صيادو الأسماك الحرفيون في المناطق الساحلية في مقاطعات باراهونا وبيديرناليس ومونتي كريستي. وتوجد في مقاطعة باراهونا بعض الصناعات التعدينية وتصنيع اللاريمار (Larimar) وهو حجر محلي شبه كريم. وتوجد سوقان ريفيان في داخابون وبيديرناليس حيث تباع المنتجات الزراعية وغير الزراعية مرتين أسبوعيا في هاتين السوقين بواسطة عدد كبير من الباعة/المشترين من البلدين. ويمكن لهاتين السوقين أن تشكلا منفذا مهما لبيع المنتجات الزراعية والحرفية الصغيرة بفتحهما أمام المنتجين الصغار الذين لا يستطيعون الوصول إليهما حاليا.

18 - يشـــمل فقـــراء الريف في المقاطعات الحدودية صغار المزارعين والمعدمين وأصحاب المشروعات الفردية الصـــغرى وصـــغار التجار وسكان الريف والعمال الزراعيين (بما في ذلك عمال مزارع قصب السكر) والعاملين في قطـــاع الخدمـــات الريفـــية. ويشمل ذلك أيضا من يعانون من الفقر المدقع والفئات الضعيفة من ذوي الأصل الهايتي، وعلـــى رأسهم النساء والشباب والأطفال. وتبلغ معدلات الأمية أقصاها (60%) ومستويات التعليم أدناها (24.7%) بين صفوف نساء الريف مقارنة برجال الريف أو نساء الحضر. ولا يتاح إلا لنسبة 32% فقط من النساء نوع ما من العمل الأجير (مقارنة بنسبة 78.3% للرجال) كما أن دخلهن يبلغ نصف دخل الرجال. وتشكل الأسر التي تعولها النساء أدنى شـــرائح المجتمع الريفي دخلا، مما يدل على انتشار الفقر والفقر المدقع بين هذه الأسر. والواقع أن الظروف المعيشية فـــي المناطق الريفية، لاسيما في مستوطنات الباتي، ظروف شاقة لدرجة أن النساء يجدن انه من الصعب عليهن القيام بأعمالهـــن المنزلية. كما أن الافتقار إلى الكهرباء ومياه الأنابيب ونظم الصرف الصحي وعدم صلاحية معظم المساكن للســـكن، كـــل ذلك لا يؤدي فقط إلى زيادة الوقت اللازم للأعمال المنزلية وإنما يؤدى أيضا إلى تعريض هذه الفئات، ولاسيما الأطفال، إلى مخاطر صحية شديدة.

19 - وفقـــا لدراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن مستوطنات الباتي يتعرض 33% من الأطفال تحت سن الخامسة لأمراض تنفسية حادة و 44% للحمى الشديدة و 21% للإسهال. ولا يحصل إلا 50% منهم على الخدمات الطبية أو يعالجون في المستشفيات أو في المراكز الصحية. وقد حرم العديد منهم (30%) من التعليم بسبب عدم وجود شهادات ميلاد لهم. غير أن وزير التربية والتعليم طلب مؤخرا السماح لجميع الأطفال بالالتحاق بالتعليم الأولي بصرف الـــنظر عن وجود أو عدم وجود شهادات ميلاد لديهم. ويعتبر الوضع أشد صعوبة فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الذي لابد مـــن وجـــود شـــهادات ميلاد كشرط للالتحاق به. وهكذا فإن نقص التعليم وعدم وجود شهادات للميلاد لأطفال الريف الفقراء يشكلان عاملين في الفقر المزمن في المناطق الريفية.

20 - وفقـــا للبـــيانات الرســـمية يعـــيش أكـــثر من 000 570 نسمة في المقاطعات الست المشمولة بالبرنامج، منهم 000 300 نســـمة يقيمون في المناطق الريفية. وتشير بيانات الفقر الواردة في خريطة الفقر في القطر التي أعدها مكتب التخطيط الوطني إلى أن منطقة البرنامج تضم نحو 000 241 من فقراء الريف وأكثر من 000 50 ممن يعانون من الفقر المدقع، منهم 45% من أصل هايتي، وقدرت أكبر مجموعة بنحو 000 105 فرد، منهم 000 35 سوف يستفيدون بشكل مباشر من البرنامج و 000 70 بشكل غير مباشر[5].

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

21 - تـــتفق الاســـتراتيجية العامة للبرنامج وأساسه المنطقي مع السياسات والأولويات الحكومية الراهنة في مجال التنمـــية الريفـــية ومواجهـــة الفقر ومع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006، ومع استراتيجيته ومبادئه التوجيهـــية في القطر[6]، حسبما يتبين من مصفوفة تصميم البرنامج. وتقوم الاستراتيجية على أساس نهج شامل لتحسين

[5] لمزيد من المعلومات انظر الجدول 1، الذيل الثالث.

[6] الصندوق، عام 1999. الجمهورية الدومينيكية: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

رأس المـــال البشـــري والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية للسكان المستهدفين. وتتضمن مصفوفة تصميم البرنامج توليفة للنهج الاستراتيجي للبرنامج[7].

22 - يتســـم هذا البرنامج، حسبما اعتمدته الحكومة، بسمات فريدة، إذ أنه يتصدى للفقر الذي يعاني منه السكان من أصل هاييتي وفقراء الريف في الجمهورية الدومينيكية على السواء، ومن ثم يوسع من النطاق التقليدي للمستفيدين الذين كانت تشملهم مشروعات الصندوق السابقة. ويمثل تكوين المجموعة المستهدفة تحديا إذ أنه يشمل المجموعات المهمشة مـــن المواطنيـــن الذين يخضعون لمجموعة محددة من الحقوق الاجتماعية والمدنية ويتعرضون للتمييز ضدهم منذ أمد بعيد. فضلا عن ذلك صمم البرنامج بحيث يتبع نهجا "مخففا للنزاعات" في تنفيذ كل عنصر من عناصره.

23 - سيساعد هذا النهج في إرساء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الهامشية، لاسيما لأن الحكومة ليس لها سيطرة كبيرة على صناعة قصب السكر (التي أصبحت مملوكة للقطاع الخاص الآن) ولذلك فإن أي جهد يرمي إلى الحـــد مـــن الفقـــر يجب أن ينبع من خارج القطاع الزراعي القائم على أصحاب الحيازات الصغيرة. ففي بلد له ماض طويل في مستوطنات الباتي ومزارع قصب السكر الكبيرة فإن نهجا كهذا يتضمن جدلا كثيرا في المناطق الريفية، وهو ما يتضمن بدوره ليس فقط تغيير محاور سوق العمل وإنما أيضا تغيير أحوال مستوطنات الباتي للمجتمعات الريفية التي ليس لها علاقة تذكر بإنتاج السكر. ولذلك فإن تحقيق هدف الحد من الفقر المدقع بشكل ملحوظ يقتضي اتباع نهج جديدة وأكـــثر ابتكارية في الحد من الفقر يرافقها تقديم دعم سياسي مستمر من الحكومة. وأخيرا نظرا لأن السكان الضعفاء، لاســـيما مـــن أصـــل هاييتي، تعرضوا دائما للاستبعاد الاجتماعي/السياسي والتمييز الشديد ضدهم فيجب بذل الجهود لإدماجهم في النسيج الاجتماعي للبلاد، ومن ثم يتعين إعطاؤهم الجنسية وصون كرامتهم.

24 - الهدف العام للبرنامج هو تعزيز إمكانات منظمات فقراء الريف الذين يعيشون في منطقة الحدود للتخلص من الفقـــر والاســـتبعاد والمعاملة التمييزية ضدهم بتنفيذ برنامج شامل للتنمية الريفية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة بيئيا يضم هؤلاء الناس. أما الأهداف المحددة للبرنامج فهي: تحقيق المشاركة الفعالة لمنظمات المستفيدين القاعدية وإشراكهم في صنع القرارات وفي عمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستوى المحلي؛ وتحقيق تحسن كبير ومستدام في إمكانـــات إدرار الدخـــل للسكان المستهدفين يصاحبه زيادة عائد العمل الأجير؛ وتحسين الأحوال المعيشية للمستفيدين وبنيتهم الأساسية الاجتماعية؛ وتدعيم السياسات والاستراتيجية الحكومية الجارية في مجال تحقيق اللامركزية والحد من الفقـــر والتنمية الإقليمية وتقوية الأدوات التشغيلية التي تستخدمها الحكومة ومكتب التخطيط الوطني؛ وتعزيز المشاركة مع عدد مختار من المنظمات التجارية بغرض تشجيع الأسواق المربحة والمستدامة.

جيم - عناصر البرنامج

25 - يضـــم هـــيكل الـــبرنامج أربعة عناصر هي: تنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ التوليد المستدام للدخل؛ تطوير البنية الأساسية الاجتماعية؛ والحوار السياساتي، والدعم المؤسسي. وسينشئ البرنامج وحدة إدارة البرنامج.

[7] لمزيد من المعلومات انظر الجدول 2 في الذيل الثالث.

تنمية رأس المال البشري والاجتماعي

26- سيساعد هذا العنصر في تدعيم القدرة البشرية والاجتماعية لمنظمات المستفيدين القاعدية للمشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي والبلدي والإقليمي. ويتضمن ذلك:

- ***المساعدة القانونية*** – سيقدم البرنامج الدعم المالي لتحقيق توسع كبير في نطاق وتغطية خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها حاليا منظمات غير حكومية متخصصة محلية وقطرية من أجل تشجيع إصدار شهادات الميلاد وإصدار مستندات الهوية لفقراء الريف من المواطنين وغيرهم من ذوي الأصل الهاييتي.
- ***تعليم الصغار والشباب وتثقيفهم*** – سيقدم الدعم لتوسيع نطاق نظام التعليم المحلي ليشمل إقامة فصول إضافية للبالغين والشباب[8] (المهارات الأساسية للقراءة والكتابة) وزيادة عدد الصغار والشباب والنساء المسجلين في برامج التعليم الأساسية المحلية.
- ***تعزيز المنظمات القاعدية*** – سيوفر البرنامج التدريب المنتظم للمنظمات القاعدية المحلية للمساعدة في زيادة قدرتها على التشخيص القائم على المشاركة وترتيب أولويات احتياجات المجتمع المحلي وتنفيذ المشروعات الاجتماعية المحلية. وسيوفر التدريب أيضا لموظفي البلديات في مجال التخطيط التشاركي للتنمية الريفية وتصميم المشروعات والتنمية الريفية وتحقيق اللامركزية.

التوليد المستدام للدخل

27- يهدف هذا العنصر إلى إدخال تحسينات كبيرة على مصادر دخل المجموعة المستهدفة على أساس ملموس ومستدام من خلال ممارسة الأنشطة الإنتاجية التي يوجهها السوق وتحقيق عائد أكبر للعمالة الأجيرة. وستنفذ الأنشطة التالية في إطار هذا العنصر:

- **خطة التنمية الاقتصادية للمقاطعات الحدودية** – ويتضمن ذلك وضع دراسة لتحديد الأنشطة الزراعية وغير الزراعية الأعلى ربحية والأصح تسويقا على المستويين الإقليمي والوطني. وستتحول الدراسة إلى أداة تخطيطية طويلة الأجل تستخدم كنقطة إشارية لاستثمارات الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي والقطاع الخاص كما توفر الإطار التوجيهي العام لطلبات المستفيدين ومشاريعهم الإنتاجية.
- **خدمات الدعم التقني** – ستقدم خدمات الدعم التقني الذي يوجه الطلب لتلبية الاحتياجات بموجب عقود تبرم لهذا الغرض من أجل المساعدة في تخطيط وتنفيذ وتشغيل الاستثمارات الاقتصادية في الإنتاج الزراعي والحيواني والمشاريع الريفية الصغيرة وصيد الأسماك الحرفي والتعدين. وستساعد دراسات معلومات السوق وخدمات الدعم المنظمات الاقتصادية في تحديد الأسواق المحتملة والفرص الواعدة للمنتجات المحلية.

[8] من تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة.

- **دعم مقدمي الخدمات المحليين** – ستحصل منظمة غير حكومية محلية وخبراء استشاريون وموظفو المؤسسات العامة على التدريب المنتظم في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية الريفية لتمكينهم من تقديم الدعم الفعال لمبادرات المستفيدين.
- **الصندوق الإنتاجي.** سيقدم التمويل المشترك من هذا الصندوق للمنظمات الرسمية و/أو غير الرسمية (بدلا من الأفراد) من أجل الاستثمار في تنمية البنية الأساسية/الإنتاجية. وسيكون الصندوق بمثابة رأس مال أساسي يساعد في توفير رأس المال للمزارعين الفقراء وأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين وعمال الأشغال المعدنية كخطوة أولى نحو تحديث الأنشطة الإنتاجية الجارية وتوجيهها نحو السوق. وبمجرد وصول المنظمات الاقتصادية إلى مستوى كاف من رسملة الإنتاج واضطلاعها بأنشطة إنتاجية توجهها الأسواق سيقدم البرنامج الدعم لمصادر الائتمانات المحلية، إما من خلال عنصر الخدمات المالية لمشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي أو من خلال الخدمات المالية الريفية المحلية.

البنية الأساسية الاجتماعية

28 - سيقدم الدعم من أجل تحسين البنية الأساسية الاجتماعية للمجتمعات الريفية، وبالتحديد في مجال إصلاح و/أو إنشاء المساكن والمراحيض وشبكات الإمداد بالمياه والوحدات الصغيرة لتوليد الكهرباء، وتجديد وإصلاح و/أو إنشاء المدارس الريفية والمراكز الصحية. وسيسهم المستفيدون في ذلك باليد العاملة ومواد البناء المحلية. وسيتطلب الأمر مساهمات نقدية محدودة بالنظر إلى شدة فقر المستفيدين وبناء على تجربة مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي. وستقدم الصناديق الحكومية البلدية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية الأخرى التمويل المشترك لهذا الغرض. وسوف تختار مخططات الإنشاءات الذاتية لتعزيز 'ملكية' المجتمع المحلي للمشروعات وتوفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة. وستشيد المساكن في مستوطنات الباتي وفي مناطق المجتمعات المحلية الريفية بالتعاون مع معهد الإسكان الوطني. ويعتبر الالتزام القاطع من جانب وزارة التربية والتعليم والصحة شرطا مسبقا لتمويل إنشاء و/أو إصلاح المدارس الريفية والمراكز الصحية وفقا لما نصت عليه اللوائح والنظام الأساسي لصندوق البنية الأساسية الاجتماعية.

حوار السياسات والدعم المؤسسي

29 - يهدف هذا العنصر إلى تدعيم الاستراتيجيات التي تتبعها الحكومة حاليا في مجال تحقيق اللامركزية والحد من الفقر والتنمية الإقليمية. وسيقدم الدعم لعقد حلقات دراسية منتظمة على المستويين الوطني والمحلي التي تتعلق باستراتيجيات وسياسات الحكومة في مجال الحد من الفقر وتحقيق اللامركزية وتنمية المناطق الحدودية وحل النزاعات. وستتولى كلية العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية مسؤولية تنظيم حلقات دراسية بالمشاركة مع الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات القاعدية. كما سيدعم هذا العنصر الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف إلى أدنى حد ممكن و/أو حسم النزاعات الاجتماعية الناجمة عن الاستبعاد الاجتماعي والتعصب ضد المواطنين من أصل هاييتي. وستدعم هذه الجهود باستراتيجية اتصالات اجتماعية تقوم على أساس النتائج التي تتوصل إليها حلقات دراسية وطنية ومحلية.

30 - ستنفذ العناصر سالفة الذكر باتباع نهج مرحلي[9] حيث سيبدأ عنصر تنمية رأس المال البشري والاجتماعي أنشطته كمرحلة استهلالية للبرنامج تحدد وتدعم المنظمات المجتمعية القاعدية. وستنفذ في المرحلة الأولى أنشطة مختلفة في إطار خطة التنمية الاقتصادية للمقاطعات الحدودية وتحديد الأنشطة المولدة للدخل (الذيل الرابع).

دال – التكاليف والتمويل

31 - تقدر التكاليف الكلية للمشروع بنحو 24.0 مليون دولار أمريكي. وسيمول البرنامج الذي تبلغ مدته خمس سنوات بقرض من الصندوق قيمته 14.0 مليون دولار أمريكي (58% من التكاليف الكلية)؛ وسيشترك صندوق الأوبيك في التمويل بمبلغ 5.0 مليون دولار أمريكي (21%)؛ والحكومة بمبلغ 4.0 مليون دولار أمريكي (17%)؛ ومساهمات عينية من المستفيدين قدرها 1.0 مليون دولار أمريكي (4%). ويبلغ مجموع تكاليف عنصر تنمية رأس المال البشري والاجتماعي 4.4 مليون دولار أمريكي تمثل 19% من مجموع تكاليف البرنامج؛ كما تمثل تكاليف التوليد المستدام للدخل 8.1 مليون دولار أمريكي (35%)؛ والبنية الأساسية الاجتماعية 5.3 مليون دولار أمريكي (23%)؛ وحوار السياسات والدعم المؤسسي 1.9 مليون دولار أمريكي (8%). وتبلغ تكاليف وحدة إدارة المشروع 3.3 مليون دولار أمريكي (14%) تشمل تكاليف الرصد والتقييم (3%) وأنشطة التمايز بين الجنسين الاستراتيجية (3%).

[9] للمزيد من المعلومات انظر الذيل الخامس.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تنمية رأس المال البشري والاجتماعي					
– المساعدة القانونية	1 568	277	1 845	15	8
– محو الأمية والتعليم	2 155	368	2 523	15	11
– تدعيم المنظمات القاعدية					
المجموع الفرعي	**3 723**	**645**	**4 368**	**15**	**19**
باء – التوليد المستدام للدخل					
– خطة التنمية الاقتصادية للمقاطعات الحدودية					
– خدمات الدعم التقني [ب]	2 774	500	3 275	15	14
– الصندوق الإنتاجي	3 262	963	4 225	23	18
– تدعيم مقدمي الخدمات المحليين	382	261	643	41	3
المجموع الفرعي	**6 419**	**1 724**	**8 143**	**21**	**35**
جيم – البنية الأساسية الاجتماعية	**4 399**	**863**	**5 262**	**16**	**23**
دال – حوار السياسات والدعم المؤسسي					
– حلقات دراسية منتظمة والدعم المؤسسي	1 450	232	1 682	14	7
– الحد من الصراع الاجتماعي	220	34	254	13	1
المجموع الفرعي	**1 670**	**265**	**1 935**	**14**	**8**
هاء – وحدة إدارة البرامج					
– وحدة إدارة البرنامج	1 695	235	1 930	12	8
– الرصد والتقييم	523	83	606	14	3
– استراتيجية التمايز بين الجنسين	622	165	787	21	3
المجموع الفرعي	**2 840**	**483**	**3 323**	**15**	**14**
مجموع التكاليف الأساسية	**19 051**	**3 980**	**23 032**	**17**	**100**
الطوارئ المادية	150	35	185	19	1
الطوارئ السعرية	674	109	783	14	3
التكلفة الكلية	**19 876**	**4 124**	**24 000**	**17**	**104**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) خطة التنمية الاقتصادية للمقاطعات الحدودية.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الصندوق		الأوبيك		المستفيدون		الحكومة		المجموع		النقد الأجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تنمية رأس المال البشري والاجتماعي													
دة القانونية	1 466	75	487	25	-	-	0	-	1 954	8	293	1 660	-
محو الأمية والتعليم													
تدعيم المنظمات القاعدية	1 887	71	580	22	-	-	180	7	2 647	11	386	2 222	39
المجموع الفرعي	3 353	73	1 067	23	-	-	180	4	4 601	19	679	3 883	39
باء – التوليد المستدام للدخل													
خطة التنمية الاقتصادية للمقاطعات الحدودية													
خدمات الدعم التقني [ب]	2 505	71	766	22	-	-	269	8	3 539	15	542	2 940	57
الصندوق الإنتاجي	1 893	45	1 044	25	670	16	618	15	4 225	18	963	3 262	-
تدعيم مقدمي الخدمات المحلية	493	71	164	24	-	-	39	6	696	3	272	386	39
المجموع الفرعي	4 891	58	1 973	23	670	8	926	11	8 460	35	1 777	6 588	96
جيم – البنية الأساسية الاجتماعية	2 365	45	1 236	23	330	6	1 348	26	5 279	22	865	4 383	31
المجموع الفرعي													
دال – حوار السياسات والدعم المؤسسي													
حلقات دراسية منتظمة والدعم المؤسسي	1 299	72	413	23	-	-	87	5	1 798	8	248	1 528	23
الحد من الصراع الاجتماعي	162	59	33	12	-	-	82	30	276	1	36	222	18
المجموع الفرعي	1 461	70	445	22	-	-	168	8	2 075	9	284	1 750	41
هاء – وحدة إدارة البرامج													
وحدة إدارة البرنامج	965	47	45	2	-	-	1 051	51	2 061	9	250	1 657	154
الرصد والتقييم	379	59	77	12	-	-	184	29	640	3	87	513	40
الاستراتيجية الجنسانية	586	66.3	156	18	-	-	142	16	884	4	183	668	33
المجموع الفرعي	1 929	54	278	8	-	-	1 377	38	3 585	15	520	2 838	227
مجموع الصرف	**14 000**	**58**	**5 000**	**21**	**1 000**	**4**	**4 000**	**17**	**24 000**	**100**	**4 124**	**19 441**	**434**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.
(ب) مخطط تنمية اقتصاد للمقاطعات الحدودية.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

32 - **التوريد.** ستورد السلع والأشغال الممولة من الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المطبقة في الصندوق واللوائح الحكومية. وستورد المركبات والمعدات وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية. وسيتم التعاقد مع وكالات التنمية الريفية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومقدمي المساعدات التقنية والتدريب و/أو مقدمي الخدمات على أساس إجراءات المناقصات المحلية وفقا للإجراءات التي تطبقها المؤسسة المتعاونة ويقبلها الصندوق والحكومة.

33 - **الصرف.** ستصرف المبالغ من حساب القرض وفقا للإجراءات المحددة في وثائق القرض. وسيفتح حساب خاص بالدولارات الأمريكية لدى المصرف المركزي أو مصرف آخر يقبله الصندوق. كما سيفتح حساب بالعملة المحلية لدى مصرف الاحتياطي الوطني تودع الحكومة فيه الأموال المقابلة من مواردها الخاصة على أساس سنوي. وتخصص مبالغ البرنامج سنويا على أساس خطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة من اللجنة التوجيهية للبرنامج. وتعرض وحدة إدارة البرنامج نفقات البرنامج على مكتب التخطيط الوطني والمؤسسة المتعاونة التي ستتحقق من النفقات المؤهلة وتعرض طلبات الصرف على الصندوق.

34 - **الحسابات والمراجعة.** فور نفاذ مفعول القرض سيضع البرنامج نظاما للمحاسبة والرقابة المالية الداخلية تتولى شركة محاسبية متخصصة تصميمه وإنشاءه. وستتم المحاسبة وفقا لكل عنصر وفئة ومصدر من مصادر التمويل وفقا لتصنيف الحكومة للنفقات. وستختار شركة مراجعة يرتضيها الصندوق للقيام بالمراجعة السنوية للمالية والإدارة بتمويل من البرنامج. وستحتفظ الوكالات الأخرى المتعاقد معها بحسابات خاصة للنفقات ذات الصلة بالبرنامج. وتعرض تقارير المراجعة الموحدة على الصندوق والمؤسسة المتعاونة على أساس سنوي.

واو – التنظيم والإدارة

35 - سيتولى مكتب التخطيط الوطني المسؤولية عن تنفيذ البرنامج. وستنشأ لجنة برنامج التنمية الإقليمية برئاسة مدير مكتب التخطيط الوطني وتضم في عضويتها ثلاثة ممثلين عن مجالس التنمية الإقليمية وثلاثة محافظين وعمدات البلديات الرئيسية في المقاطعات التي تضم منطقة البرنامج وسناتور إقليمي وعضو واحد من الكونغرس من المقاطعات المشتركة وأربعة ممثلين منتخبين من المستفيدين (على أساس تناوبي نصف سنوي). وسيعطي البرنامج الأولوية لانتخاب امرأة واحدة على الأقل من المستفيدين كممثلة عن اللجنة لفترة نصف السنة. وسيكون مدير البرنامج ومنسقه وكبير المستشارين التقنيين أعضاء في اللجنة بحكم مناصبهم دون أن يكون لهم الحق في التصويت وسيعمل مدير البرنامج أمينا لها. وستعقد اللجنة اجتماعات رسمية في منطقة البرنامج على أساس تناوبي وتتولى المسؤولية عن الجوانب القانونية لعمليات البرنامج. وسيدعي مندوبون إقليميون من وزارات الصحة والتربية والتعليم والأشغال العامة ومعهد الإسكان الوطني للمشاركة في الاجتماعات إذا دعت الحاجة إلى التنسيق بين القطاعات الرسمية والبرنامج.

36 - سيتم اختيار مسؤول يرتضيه الصندوق لتنسيق برامج التنمية الريفية وتحقيق اللامركزية وسيتولى، تحت إشراف المدير الوطني لمكتب التنسيق الوطني، توجيه وتنسيق جميع البرامج التي تهدف إلى مكافحة الفقر في المنطقة الحدودية ودعم إجراءات الحكومة لتحقيق اللامركزية وضمان تمثيل منظمات فقراء الريف.

37 - سيتولى مكتب التخطيط الوطني إنشاء وحدة لإدارة البرنامج تتمتع بالاستقلال المالي والإداري في منطقة البرنامج. وستتولى الوحدة المسؤولية عن جميع عمليات التخطيط والإشراف، وستنفذ جميع الأشغال الميدانية الإنتاجية والاجتماعية بموجب عقود تبرم مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وستعطى الأفضلية لمجموعات المنظمات المحلية القاعدية التي تتمتع بالشمول الاجتماعي والإنتاجي. وسيعين مدير البرنامج وفقا لعملية اختيار تنافسية يرتضيها الصندوق كما سيتم تعيين مستشار تقني أقدم على المستوى الدولي.

38 - ستتألف وحدة إدارة البرنامج من مساعد مدير تقني وثلاث وحدات دعم تقني للإدارة والرصد والتقييم، وقضايا التمايز بين الجنسين. وستتولى الوحدة الإدارية جميع المسائل المحاسبية والإدارية وستحتفظ بسجلات لجميع القروض والنفقات الحكومية المقابلة. وسيتولى أخصائي ومساعد له تنسيق عمل وحدة الرصد والتقييم. وستتألف وحدة قضايا التمايز بين الجنسين من مستشار رفيع المستوى لمدير البرنامج لشؤون سياسات التمايز بين الجنسين والاستراتيجيات التشغيلية. وسيتولى منسقو العناصر الأربعة ومسؤول الاتصال في البرنامج من مكتبه في سانتو دومينجو إقامة الصلات مع الوزارات والمنظمات العامة/الخاصة الأخرى المشتركة في أنشطة البرنامج. وستنشأ وحدة زراعية/إدارة أعمال لتنفيذ عنصر التوليد المستدام للدخل. وستشغل النساء 30% على الأقل من جميع الوظائف الفنية في وحدة إدارة البرنامج.

39 - تم الاتفاق على الإجراءات التالية مع مكتب التخطيط الوطني ومشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي لضمان أقصى قدر من التنسيق للعمليات في المقاطعات الحدودية: (i) تعقد لجنة التنسيق التي تتألف من مديري البرنامج ومشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي وكبير المستشارين التقنيين اجتماعات مرة كل شهر على الأقل؛ (ii) يجتمع الموظفون التقنيون في البرنامج ومشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي دوريا لتنسيق الإجراءات وخطط العمل السنوية؛ (iii) بذل جهد خاص لتنسيق أنشطة الائتمان الريفي لضمان وصول المستفيدين من البرنامج إلى العمليات الإقراضية التي تنفذ في إطار مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي؛ (iv) تنفذ أنشطة التمايز بين الجنسين والرصد والتقييم بموجب استراتيجية وأدوات تشغيلية موحدة.

40 - ستتخذ إجراءات تنسيقية خاصة مع مشروعات الصندوق في الجانب الهاييتي من الحدود. وستنشأ لجنة للتنسيق لضمان اتباع نهج متناسق للتنمية الاجتماعية الاقتصادية على المقاطعات الحدودية. كما أن تشكيل اللجنة المزدوجة الجنسية المشتركة بين الجمهورية الدومينيكية وهاييتي مؤخرا بغرض تعبئة الموارد المالية لبرامج التنمية في منطقة الحدود بين البلدين سيعطي دفعة قوية للمبادرات الإنمائية المتوازنة في المنطقة.

41 - يهدف نهج التمايز بين الجنسين في البرنامج إلى خلق الظروف من أجل: (i) المساواة بين جميع رجال الريف ونسائه في الحصول على الفرص الإنتاجية والاستثمارية والتدريبية التي يتيحها البرنامج؛ (ii) تنفيذ إجراءات تهدف إلى تضييق الفجوة التعليمية/التدريبية بين رجال الريف ونسائه؛ (iii) دعم المشاركة الكاملة لنساء الريف في المنظمات الاقتصادية. وبفضل هذه الإجراءات من المتوقع أن يحقق البرنامج تحسنا كبيرا من حيث الترويج لاعتزاز المرأة الريفية بنفسها وزيادة قدرتها على القيام بالأعمال الإنتاجية/المشاريع الصغيرة وكسب الدخل.

42 - تشمل الأنشطة المتعلقة بالتمايز بين الجنسين التي ستنفذ و/أو ستمول جملة أمور منها: (i) تقديم المساعدة في اختيار موظفي البرنامج المهتمين بقضايا التمايز بين الجنسين؛ (ii) تدريب موظفي وحدة إدارة البرنامج بشأن قضايا

الـتمايز بين الجنسين؛ (iii) تطبيق الاستراتيجيات والمنهجيات الموجهة لقضايا التمايز بين الجنسين في جميع عناصر الـبرنامج؛ (iv) التدريـب القـيادي لعضوات المنظمات المحلية؛ (v) مشاركة النساء النشطة في المنظمات الاجتماعية والاقتصـادية؛ (vi) تصميم وتنفيذ الدراسات الميدانية ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين؛ (vii) دعم نظم الرصد والتقييم الموجهـة نحو التمايز بين الجنسين؛ (viii) الترويج للاستثمارات المنزلية التي توفر وقت النساء الريفيات العاملات في الأنشطة المدرة للدخل.

43 - ستقدم وحدة الرصد والتقييم معلومات منتظمة بشأن البرنامج وأثره باستخدام منهجيات 'مختبرة' محليا للرصد والتقييم بدعم من برنامج دعم القدرات الإقليمية لرصد وتقييم مشروع تخفيف وطأة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. واستنادا إلى خصائص منطقة البرنامج والمستفيدين منه ستواءم التحليلات والإجراءات مع المتطلبات الخاصة للبرنامج بغـرض وضع أساس مؤشرات قياس التقدم والتقييم. وستتولى الوحدة تنسيق أنشطة رصد وتقييم جميع الجهات الفاعلة فـي أنشـطة الـبرنامج. وستكون وحدة إدارة البرنامج مسؤولة عن تنسيق أنشطة الرصد والتقييم بمشاركة الوكالات المشـاركة فـي التنفيذ والمنظمات المحلية باتباع منهجية تشاركية اجتماعية للمراجعة. وسيركز النظام على قياس أثر البرنامج. وستوجه عناية خاصة لتنسيق الإجراءات مع وحدة الرصد والتقييم في مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبـي الغربي والاهتمام بالمساواة بين الجنسين سواء بفصل البيانات بحسب الجنس أو قياس التقدم المحرز بحسب عناصر البرنامج وقياس أثره على الحد من عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة الحدودية.

زاي - المبررات الاقتصادية

44 - سـيروج البرنامج لدمج سكان المقاطعات الحدودية الريفية في التيار الإنمائي الرئيسي في القطر من النواحي الاجتماعـية والسياسية والاقتصادية. فضلا عن ذلك ستسهم تنمية رأس المال البشري والاقتصادي للبرنامج في تعميق وعـي سكان الريف الفقراء، لاسيما السكان من أصل هاييتي، وحفزهم على المشاركة الفعالة في برامج التنمية المحلية والترويج لتعزيز إمكانات منظماتهم القاعدية.

45 - بفضل خطة تحقيق اللامركزية واستراتيجيات التنسيق المؤسسي ستكون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني قد وضـعت، بـنهاية الـبرنامج، الأساس اللازم للعمل المنسق والاستثمارات لجميع المؤسسات المعنية وفقا لخطة إنمائية مشـتركة طويلـة الأجـل. ومن المتوقع أن تكون الخطة الاقتصادية للمنطقة الحدودية التي سيمولها البرنامج وينفذها بالمسـاندة الكاملة والمشاركة من المنظمات القاعدية المحلية والمؤسسات العامة، أداة نموذجية فعالة للتخطيط المتوسط والطويـل الأجل للبرامج الحكومية الرامية إلى تحقيق اللامركزية والتنمية الريفية الاجتماعية الاقتصادية وخفض وطأة الفقر.

46 - سـيدعم البرنامج قاعدة الموارد البشرية والاجتماعية ويكفل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لعـدد 000 35 مـن صغار المزارعين الفقراء (من الرجال والنساء) وأسر العمال الإجراء في المقاطعات الحدودية. وسـيعزز الـبرنامج قدرات الموارد البشرية في المنطقة التي يشملها، لاسيما قدرات المنظمات الريفية القاعدية ونساء الـريف، مـن خـلال التدريب المنتظم. وسيقدم الدعم للمستفيدين من الرجال والنساء ويدربون على النشاط الزراعي

والإنتاج الحيواني المحدود وإدارة المشاريع الفردية الصغيرة والتسويق، مع مشاركة المنظمات القاعدية وقادة المجتمع المحلي إيجابيا في جهود التنمية المحلية الخاصة بهم.

47 - سوف يستفيد عدد إضافي يبلغ 000 70 نسمة بشكل غير مباشر من البرنامج باستفادتهم من الخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية) وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق الريفية، وغير ذلك من الأنشطة، التي ستحسن كثيرا من الظروف المعيشية ووسائل الاتصال والنقل في المقاطعات الحدودية. وهؤلاء الأشخاص سيستفيدون أيضا من استثمارات إدارة مستجمعات المياه وصون الموارد الطبيعية التي ستنفذ في إطار البرنامج.

48 - سيشكل الدعم القانوني الذي سيقدم إلى فقراء الريف من الأصل الهاييتي للحصول على شهادات الميلاد ومستندات الهوية خطوة أولى مهمة نحو دمجهم اجتماعيا واقتصاديا. وسيساعد الحوار الصريح بشأن محنة وأوضاع السكان من اصل هاييتي، إلى جانب اتباع استراتيجية للتخفيف إلى أدنى حد ممكن من الصراعات المحلية والوطنية وتطوير وسائل الاتصال، على أن ينظر الدومينيكيون إلى أشد الفئات ضعفا في بلادهم على أنهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدومينيكي. وستساعد جهود البرنامج في التغلب على القيود الراهنة أمام حصولهم على التعليم على تنمية الاعتزاز بالنفس لدى السكان الضعفاء في المناطق الحدودية.

حاء – المخاطر

49 - توجد بعض المخاطر المرتبطة بالسياسات الإدارية الحكومية الراهنة تجاه تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الريف والدومينيكيين من الأصل الهاييتي. وسيتعين على البرنامج أن يتعاون في دعم سياسات الحكومة في مجال الحد من الفقر وآليات تقديم الخدمات. ويهدف المشروع إلى، ويعمل على، توفير الموارد لهذا الغرض وتحسين الإطار المؤسسي للقطر وسياساته وإجراءاته في مجال تحقيق اللامركزية. وستعطى الأولوية، على غرار ما يحدث في جميع مشاريع الصندوق، لدعم وتعزيز إمكانات منظمات فقراء الريف.

طاء – الأثر البيئي

50 - نظرا لأنه يمكن مواجهة الأثر البيئي المحتمل للبرنامج بتنفيذ التوصيات والإجراءات الحساسة بيئيا فقد صنف البرنامج في هذا المجال بأنه من الفئة باء. فاستثمارات البرنامج وتكنولوجياته المقترحة ستخفف من تعرض بعض المناطق للتدهور بل وستعيد إليها طاقاتها. كما أن المساعدة التقنية المتعلقة بالتنمية الزراعية والمشاريع الفردية الصغيرة تتفق ومعايير السلامة المعترف بها من حيث صون التربة والمياه والغطاء النباتي وتنظيم استعمال مبيدات الآفات والكيماويات. وسيدعم البرنامج أعمال صون البيئة (000 500 دولار أمريكي) في المناطق الحساسة. ومن الفوائد البيئية المتوقعة للبرنامج الحد من انجراف التربة وتحسين إدارة مستجمعات المياه واستعادة التنوع البيولوجي للمنطقة.

ياء – السمات الابتكارية

51 - يتسم البرنامج بأربع سمات رئيسية هي: (i) الدعم الحكومي الذي يشمل السكان من أصل هايتي وتأكيد حقوق المواطنة للسكان المحرومين بتقديم الدعم القانوني لهم والتخفيف إلى أدنى حد من النزاعات الاجتماعية وتنفيذ استراتيجية اتصال نشطة؛ (ii) تعزيز إمكانات المنظمات القاعدية المحلية وحفزها على المشاركة كجهات فاعلة في البرنامج وإشراكها في صنع القرارات المتعلقة بجهود التنمية الريفية المحلية؛ (iii) اتباع نهج مرحلي في الحد من الفقر والتأكيد على حقوق المواطنين وتحسين التعليم والأحوال المعيشية كمداخل للتنمية الاقتصادية؛ (iv) تقديم الدعم الكامل لتحقيق اللامركزية والإدارة المحلية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

52 - تشكل اتفاقية القرض بين الجمهورية الدومينيكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

53 - والجمهورية الدومينيكية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

54 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

55 - أوصي بأن يقر المجلس التنفيذي القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية الدومينيكية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين وستمائة ألف (10 600 000) وحدة سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 يوليو/تموز 2020، وأن تدفع عنه فائدة تعادل سعر الفائدة الإشاري السنوي الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2002)

1 - تحصل الجمهورية الدومينيكية على قرض من منظمة البلدان المصدرة للنفط (قرض الأوبيك) بقيمة تبلغ نحو خمسة (5) مليون دولار أمريكي للمساعدة في التمويل المشترك للبرنامج وفقا للشروط المحددة في اتفاقية ستبرم بين الحكومة ومنظمة الأوبيك (اتفاقية الأوبيك).

2 - ولتمويل تنفيذ البرنامج فإن الحكومة ستتيح حصيلة القرض إلى مكتب التخطيط الوطني وفقا لخطط العمل والميزانية السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية.

3 - يتيح مكتب التخطيط الوطني لوحدة إدارة المشروع، خلال فترة تنفيذ البرنامج، أموالا مقابلة بالبيزو الدومينيكي بقيمة إجمالية تكافئ نحو 4 ملايين دولار أمريكي، وفقا لخطط العمل والميزانية السنوية الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. وتحقيقا لذلك، فإن الحكومة ستودع في حساب البرنامج، بأسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال فترة 120 يوما بعد تاريخ النفاذ، الأموال المقابلة بمقدار أولي بالبيزو الدومينيكي يكافئ 000 500 دولار أمريكي لتغطية السنة الأولى للبرنامج، ثم تقوم بعد ذلك بتجديد موارد حساب البرنامج سنويا مقدما عبر إيداع الأموال المقابلة التي تنص عليها خطة العمل والميزانية السنوية لسنة البرنامج المعنية.

4 - تكفل الحكومة إتاحة حصيلة القرض لمكتب التخطيط الوطني وفقا لخطط العمل والميزانية السنوية.

5 - يقوم مكتب التخطيط الوطني، والصندوق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستعراض مشترك لتنفيذ البرنامج بعد 30 شهرا من تاريخ النفاذ (استعراض منتصف المدة)، وفقا للاختصاصات التي تعدها وحدة إدارة البرنامج ويوافق عليها الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويدرس هذا الاستعراض، ضمن جملة أمور، إنجازات أهداف البرنامج والعوائق والمصاعب الماثلة، ويوصي بإدخال ما تدعو إليه الحاجة من تعديلات بغية بلوغ مثل تلك الأهداف المذكورة وإزالة العوائق والمصاعب القائمة.

6 - وفي غضون ثلاثة أشهر من إقفال السنة المالية المعنية، تتعاقد الحكومة، بموافقة مسبقة من الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع شركة متخصصة تختارها هي وفقا للإجراءات والمعايير المتفق عليها بين الحكومة والصندوق وذلك لمراجعة الحسابات المتعلقة بالبرنامج للسنة المالية الأولى. وفي أسرع وقت، وفي موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال فترة 90 يوما بعد بدء السنة المالية التالية، تؤكد الحكومة، بموافقة مسبقة من الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التعيين أو تقوم بتعيين مراجعين مستقلين آخرين يتم اختيارهم بطريقة مماثلة.

7 - تضفي الاتفاقات بين الحكومة ووزارات الصحة، والتعليم، والأشغال العامة، ومعهد الإسكان الوطني، وغيرها من الوكالات العامة، الطابع الرسمي على التنفيذ المشترك للتدابير التي ينتقيها البرنامج في مجالات تعليم البالغين، والصحة، والإسكان، وكذلك التدابير المتصلة بشق الطرق الريفية، وإصلاحها، وصيانتها. وتنفذ هذه التدابير على يد

وكـالات أو شـركات متخصصـة، و/أو منظمات غير حكومية أو هيئات للمجتمع المدني، على أن يتم اختيارها بما يتماشى مع أحكام كتيب التنفيذ واللوائح ذات الصلة.

8 - تكفل الحكومة الإعفاء من الضرائب المفروضة على استيراد، وشراء، وإمداد كل السلع والخدمات الممولة من القـرض وفقـا للتشريعات الوطنية. وإضافة إلى ذلك فإن الحكومة ستكفل أن تغطي الأموال المقابلة الوطنية سداد كل حصيلة الضرائب التي لا تمنح فيها التشريعات الوطنية إعفاءات لبرامج التعاون الدولي.

9 - تكفـل الحكومـة تمـتع موظفـي البرنامج بالتأمين إزاء المرض، والوفاة، والحوادث في حدود ما يتسق مع الممارسات الجيدة.

10 - تسـعى الحكومـة لضمان إحداث البرنامج لتحسن واسع في التقدير الذاتي للنساء الريفيات، وفي قدرتهن في ميادين الإنـتاج، والمشـروعات التجارية، وتوليد الدخول. وعند تساوي المؤهلات المهنية فإن من الواجب أن تشغل النسـاء نسـبة لا تقل عن 30% من مجموع الوظائف المهنية في إطار البرنامج. وتشمل الأنشطة المتصلة بالتمايز بين الجنسـين ما يلي: (i) دعم انتقاء أشخاص يعون قضايا التمايز بين الجنسين للعمل في وحدة إدارة البرنامج؛ (ii) توفير التدريـب المنـتظم علـى قضـايا الـتمايز بيـن الجنسين لموظفي وحدة إدارة البرنامج، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسـات الخاصـة التـي توفـر خدمات متخصصة في إطار البرنامج؛ (iii) مشاركة النساء النشطة في الهيئات الاجتماعية والاقتصادية؛ (iv) توفير التدريب على القيادة والإدارة للنساء بصورة مخصوصة؛ (v) مساندة نظام للرصد والتقييم يشتمل على نهج للتمايز بين الجنسين.

11 - تعد وحدة إدارة البرنامج مسودة كتيب تنفيذ البرنامج حال تشكيل الفريق التقني، على ألا يتجاوز ذلك فترة ستة أشـهر بعـد تـاريخ الـنفاذ. وينبغـي أن تحتوي هذه المسودة على تفاصيل عن الجوانب التالية، ضمن جملة أمور: (i) الإجـراءات والوثائق المستخدمة في عمليات العطاءات وفقا لأحكام اتفاقية القرض؛ (ii) اللوائح الإدارية، والمالية، والمحاسـبية، والمراجعـية المنطـبقة علـى كشوف المحاسبة والتقارير المالية؛ (iii) وظائف لجنـة التنمية الإقليمية الـتابعـة للـبرنامج، ووحدة إدارة البرنامج، والأعضاء الآخرين، ووحدات البرنامج؛ (iv) اختصاصات موظفي إدارة الـبرنامج؛ (v) اللوائح التي تحكم استخدام صندوق البنية الأساسية الاجتماعية والتي تشمل، ضمن جملة أمور، معايير الأهلية، والمقادير القصوى المزمع تمويلها ومتطلبات التمويل المشترك من جانب المستفيدين؛ (vi) المقادير التي تتطلب التوقـيع المشـترك أو المنفصل لمدير البرنامج و/أو كبير المستشارين التقنيين لإدارة حسابات البرنامج: (vii) البنود الأخرى التي قد تتفق الحكومة والصندوق عليها.

12 - وبغـية تنفيذ العناصر المتعلقة بالبنية الأساسية الاجتماعية والتوليد المستدام للدخول فإن وحدة إدارة البرنامج سـتعد، وعلـى نحـو يرتضـيه الصـندوق، مسودات للوائح التشغيلية لصندوق البنية الأساسية الاجتماعية وصندوق الاستثمارات الإنتاجية بأسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال فترة ستة أشهر بعد تاريخ النفاذ. وسـتحتوي هذه اللوائح على تفاصيل تتعلق بما يلي ضمن جملة أمور: (i) معايير الأهلية وانتقاء مقترحات المستفيدين النهائيـين؛ (ii) المقاديـر القصـوى المزمع تمويلها؛ (iii) إجراءات التحديد، والانتقاء، والأهلية، والصياغة، والتنفيذ،

والرصـــد والتقيـــيم، المـــتعلقة بالمشروعات الفرعية الممولة من الصناديق؛ (iv) الأحكام الأخرى التي قد يتفق عليها الصندوق والحكومة من حين إلى آخر.

13 - لا يجوز سحب أي أموال من القرض فيما يتصل بالنفقات المتعلقة بصندوق البنية الأساسية الاجتماعية إلى أن تســلم الحكومـــة إلى الصندوق نسخة من اللوائح التشغيلية لصندوق البنية الأساسية الاجتماعية على النحو المعتمد من جانب مكتب التخطيط الوطني.

14 - حدد ما يلي كشروط إضافية مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن يقوم مكتب التخطيط الوطني بانتقاء مدير البرنامج وتعيينه حسب الأصول بما يرضي الصندوق؛

(ب) أن تفتح الحكومة أصولا حساب البرنامج والحساب الخاص؛

(جـــ) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بذلك من طرف الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(د) أن تكون نسخة موقعة من اتفاقية القرض قد سلمت إلى الصندوق على نحو يرتضيه من حيث الشكل والموضوع، وأن يصدق مسؤول حكومي مختص على أنها صحيحة وكاملة؛

(هـــ) أن تكـــون الحكومـــة قـــد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن المستشار القانوني للفرع التنفيذي على نحو يرتضيه الصندوق من حيث الشكل والموضوع.